



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Impact of Foreign Direct Investment on Income Distribution in
high-income Countries**

Researcher: Sura Abdul Razzaq Idris
College of Administration and Economics
University of Mosul

sura.20bap275@student.uomosul.edu.iq

Prof. Dr. Mufeed D. Y. Almula-Dhanoon
College of Administration and Economics
University of Mosul

dr.mufeed@uomosul.edu.iq

Abstract:

Foreign direct investment not only contributes to economic growth and development, but also affects the way incomes are distributed in host countries, whether in developing or developed countries. The aim of this research is to analyze the effect of foreign direct investment on income distribution in high-income countries. A fixed-effects model was adopted to estimate the Standard Model using paired data for 14 high-income countries for the period 2000-2020. The estimated model took into account the effect of the unemployment rate, the rate of government spending of the gross domestic product, the inflation rate. In addition to the proportion of foreign direct investment from the gross domestic product, as variables that explain the distribution of income expressed as a ratio of the income share of the poorest 40% to the income share of the richest 20% of the population. The empirical results showed that FDI contributes to improving income distribution in favor of the poor in high-income countries. On the other hand, the results demonstrated a negative significant effect of both the unemployment rate and the inflation rate on income distribution, while the effect of government spending was positive on the fairness of income distribution in high-income countries.

Keywords: Foreign direct investment, income inequality, fixed effects model.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع

أ.د. مفيد ذنون يونس الملا ذنون
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحثة: سري عبد الرزاق إدريس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

لا يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية فحسب، بل يؤثر أيضاً في طريقة توزيع الدخل في الدول المضيفة سواء في الدول النامية أو المتقدمة. الهدف من هذا البحث هو تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع. تم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة لتقدير النموذج القياسي باستخدام بيانات مزدوجة شملت 14 دولة من الدول ذات الدخل المرتفع للمدة 2000-2020. النموذج المقدر أخذ بالاعتبار تأثير كل من نسبة

البطالة، ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، فضلا عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغيرات مفسرة لتوزيع الدخل المعبر عنه بنسبة بالحصة الداخلية لأقفر 40% إلى الحصة الداخلية لأغنى 20% من السكان. أظهرت النتائج التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تحسين توزيع الدخل لصالح الفقراء في الدول ذات الدخل المرتفع. من جانب آخر اثبتت النتائج وجود تأثير معنوي سالب لكل من معدل البطالة ومعدل التضخم على توزيع الدخل، بينما كان تأثير الانفاق الحكومي موجبا على عدالة توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، عدم المساواة في الدخل، نموذج التأثيرات الثابتة. **المقدمة:**

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام متزايد منذ أوائل التسعينيات حيث ينظر إليه الاقتصاديون وصانعو السياسات على أنه محرك للتنمية في العديد من الدول، لذلك تبذل جهود كبيرة لاجتذابه. ولكن لا تقف آثار الاستثمار المباشر عند تأثيراته التنموية بل تمتد إلى تأثيره على طريقة توزيع الدخل. ولهذا برزت مؤخرا كتابات تنموية مهمة اهتمت بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل. لقد تباينت آراء الاقتصاديين المهتمين بموضوع تأثير الاستثمار الأجنبي على توزيع الدخل فالبعض يرى أن تأثيره موجب والبعض الآخر يرى تأثيره سالب وهذا التأثير يتباين مع تباين نوع الاستثمار والقطاعات التي يتركز فيها وهيكل المهارات والموارد البشرية المتاحة ناهيك عن مدى توافر البنى التحتية والبيئة ونوع البيئة الاستثمارية في الاقتصاد. تم تقسيم البحث على ستة أقسام تناولت بعد المقدمة الإطار النظري للبحث في قسمه الثاني، ركز القسم الثالث على تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل. واهتم القسم الرابع بعرض البيانات والمنهجية، وتناول القسم الخامس تحليل نتائج التقدير. واختتم البحث بالنتائج.

المبحث الأول منهجية البحث

١. **مشكلة البحث:** مشكلة البحث تتمثل في الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع.
٢. **أهمية البحث:** يتخذ موضوع البحث أهميته من حقيقة أن توزيع الدخل يعد موضوع ذو اهتمام بالغ من قبل جميع الدول نظرا للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينطوي عليها. من ثم إذا ادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتأثير في توزيع الدخل فإن ذلك يعد سببا هاما لدى الدول المتقدمة لأخذ تلك الآثار بنظر الاعتبار عند رسم السياسات التوزيعية، وموازنة الآثار الإيجابية على النمو في مقابل تأثيره على توزيع الدخل.
٣. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية البحث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسن من توزيع الدخل في الدول المتقدمة. بسبب هيكل العمالة كثيف المهارات المتوفر لديها. وإمكانية استيعاب التكنولوجيا الحديثة ببسر. فضلا عن الهيكل القطاعي المتوازن فيها.
٤. **منهجية البحث:** تم تجميع بيانات مزدوجة لـ 14 دولة ذات دخل مرتفع للمدة 2000-2020 من بيانات البنك الدولي - مؤشرات التنمية الدولية. لتقدير نموذج قياسي أخذ بنظر الاعتبار تأثير كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ونسب الانفاق الحكومي فضلا عن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل. باعتماد أسلوب التأثيرات الثابتة لإجراء التحليل.

المبحث الثاني: الإطار النظري

تتباين آراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في توزيع الدخل فهناك فريق يرى أن التأثير ايجابي في حين فريق ثاني يرى تأثيراً سلبياً أو غير مؤثر

أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجاباً توزيع الدخل:** وفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية الجديدة، يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي ويقال من عدم المساواة في الدول المضيفة. وتستند هذه الرؤية إلى حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في سد فجوة الموارد، ويعزز النمو والتنمية من خلال نشر التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري، والمهارات الإدارية، والوصول إلى أسواق التصدير. يتم تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من عدم المساواة في الدخل عندما يتم استثمار رأس المال في قطاع يستخدم العمالة غير الماهرة منخفضة الدخل (Kaur R. et al, 2018: 130-131); (Hemmer H., et al, 2005: 4); منخفضة الدخل (Farhan M., et al, 2014: 602)

إن التغيير التكنولوجي الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة متحيزاً لصالح العمال المهرة. هناك تحيز قطاعي مهم في نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم اجتذابه. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض أنواع القطاعات منخفضة المهارات (مثل المنسوجات وتجهيز الأغذية) أن يفيد بشكل غير متناسب العمال غير المهرة. ولهذا السبب، يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والبنية التحتية كثيفة العمالة بانخفاض عدم المساواة (Steenbergen V. and T Tran, 2020: 91).

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتحويل رأس المال إلى البلد المضيف، مما يؤدي إلى انخفاض في عوائد رأس المال وزيادة عوائد العمل. من ناحية أخرى، يتنافس رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي لاستيعاب القوى العاملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع الأجور وتقليل ربحية الشركات المحلية. هذا التأثير من شأنه أن يقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال تضيق الفجوة بين عوائد الأجور وعوائد رأس المال. (Suanesm M., 2016: 49)

ب. **الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على توزيع الدخل:** وفقاً لنموذج الشمال والجنوب، يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من عدم المساواة في الدخل. تتمتع دول الجنوب بميزة نسبية في إنتاج المدخلات التي تتطلب استخداماً مكثفاً للعمالة غير الماهرة، مثل إنتاج المدخلات الوسيطة، بينما يتخصص الشمال في المدخلات المكثفة نسبياً للعمالة الماهرة. إن توافر العمالة منخفضة التكلفة نسبياً في الجنوب يشجع الشركات متعددة الجنسيات من الشمال على الاستثمار عمودياً عن طريق نقل الأجزاء كثيفة العمالة من عملية الإنتاج إلى الجنوب. ومع ذلك، حتى لو كانت الأنشطة التي يتم إجراؤها في الخارج، من وجهة نظر الشمال، هي تلك التي تتطلب عمالة غير ماهرة نسبياً، فإن هذه الأنشطة من منظور الجنوب تتطلب عمالة ماهرة نسبياً. ومن ثم، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سيزيد من الطلب النسبي على العمالة الماهرة في البلد المضيف، مما يؤدي إلى اتساع التفاوت في الأجور. (Le Q. et al, 2021, 3); (Ravinthirakumaran K. and N. Ravinthirakumaran, 2018: 60; Couto, V., 2018: 6) من ناحية أخرى، فإن اعتماد الاستثمارات الأجنبية على التكنولوجيا التي تتطلب عمالة ماهرة سيدفع من أجل زيادة أجور العمال المهرة في المناطق والصناعات ذات الوجود الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. بالنظر إلى أن معظم الدول النامية لديها القيود الكبيرة على حركة العمال بين

المناطق، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شكل آخر من أشكال عدم المساواة، هو عدم المساواة الجغرافية (Steenbergen V. and T Tran, 2020: 91-92).

تبين لدى (Gopinath and Chen (2010)) إن الاستثمار الأجنبي الوافد يوسع الفجوة بين مجموعة العمالة المهرة وغير المهرة إذ قام ((Jin (2009)) بفحص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عدم المساواة في الدخل في الصين وتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في المناطق الحضرية ولكن تأثيره ضئيل أو ضئيل على عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية. وجادل المؤلف في ذلك لأن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يتركز بشكل رئيس في المناطق الساحلية حيث يكون التفاوت في الدخل أقل بكثير من المناطق الداخلية، فإنه يجذب استثمارات أجنبية مباشرة أقل في حين وجد (Girma and Görg (2007)) في المملكة المتحدة أن الشركات متعددة الجنسيات في المملكة المتحدة تدفع أجوراً أعلى من الشركات المحلية، مما يؤدي إلى فجوة دخل كبيرة بين العمال تؤثر العمالة الماهرة وغير الماهرة على مستوى عدم المساواة في الدخل في هذا البلد إذ تشير جميع هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية لديها متطلبات عمالة مختلفة مقارنة بالشركات المحلية

١. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع: يعرض

الجدول رقم (١) المقاييس الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المرتفع

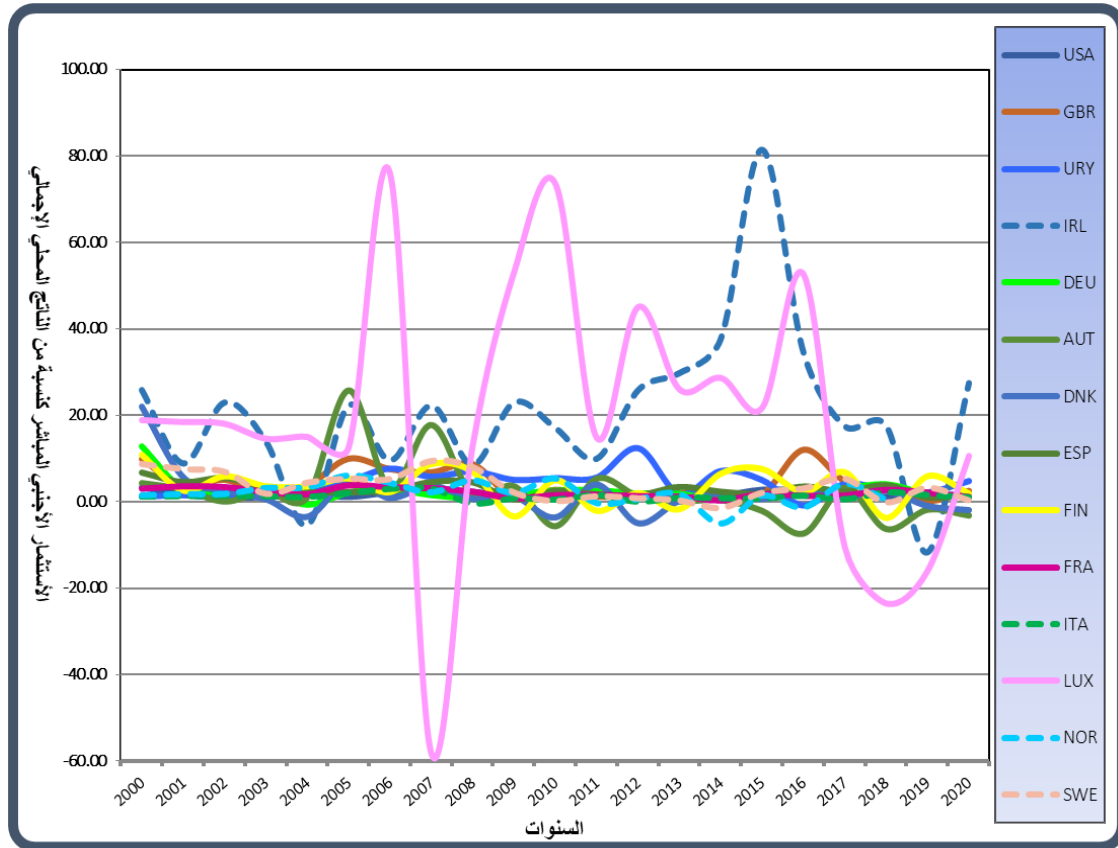
الجدول (١): المقاييس الإحصائية الوصفية لنسب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

Country	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Austria	21	-7.315883	25.66540	2.205075	7.455782
Deutschland	21	-0.726488	12.76319	2.472306	2.563283
Denmark	21	-4.997670	21.93809	1.871692	5.357166
Spain	21	0.642832	6.786944	3.044864	1.545719
Finland	21	-3.836157	10.74093	3.552620	3.955114
France	21	0.203525	3.876693	2.073571	1.051136
Great Britain	21	0.079012	12.06028	4.298180	3.490640
Ireland	21	-11.68395	81.33464	20.84763	18.29014
Italy	21	-0.396088	2.984923	1.209809	0.822460
Luxembourg	21	-58.32288	75.96383	19.17176	31.17853
Norway	21	-5.061605	6.187028	2.204122	2.559297
Sweden	21	-1.481929	9.393031	3.508121	3.243789
Uruguay	21	-0.908893	12.47273	4.310351	2.935595
U.S. of America	21	1.015460	3.405318	1.786661	0.635184
All	294	-58.32288	81.33464	5.182626	11.70617

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى مخرجات البرمجية Eviews-12.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن دولة إيرلندا شهدت أعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة (2000-2020)، إذ بلغ متوسط الاستثمارات لديها خلال مدة الدراسة (20.85%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها. وكانت أقل الاستثمارات لهذه الدولة (-11.68%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام (2019)، بينما أكبر الاستثمارات عام (2015) إذ بلغت (81.33%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغت قيمة الانحراف المعياري للاستثمارات (18.29%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي قيمة كبيرة تشير إلى تباين الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2000-2020).

بينما شهدت دولة إيطاليا أقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة (2000-2020)، إذ بلغ متوسط الاستثمارات لديها خلال مدة الدراسة (1.21%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها. وكانت أقل الاستثمارات لهذه الدولة (-0.40%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام (2008)، بينما أكبر الاستثمارات عام (2007) إذ بلغت (2.98%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغت قيمة الانحراف المعياري للاستثمارات (0.82%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي قيمة صغيرة تشير إلى التقارب في قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2000-2020). أما باقي الدول فقد تباين فيها متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين دولتي إيرلندا وإيطاليا. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول ذات الدخل المرتفع خلال المدة (2000-2020) ما يقارب (5.18%) بانحراف معياري (11.71%).



الشكل (1): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)
المصدر: من عمل الباحثين باستخدام تطبيق Excel.

يظهر الشكل رقم (١) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع للمدة (2000-2020)، ويلاحظ من الشكل أن جميع الدول للبحث شهدت تقلبات واضحة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال مدة البحث ولكن بدرجات متفاوتة، حيث نجد أن التقلبات كبيرة لكل من دول: النمسا، الدنمارك، فنلندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، لوكسمبورج، والسويد. وإن التقلبات كانت متوسطة لكل من دول: ألمانيا، إسبانيا، النرويج، وأورغواي. بينما كانت التقلبات طفيفة لكل من دول: فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية. يلاحظ أنه باستثناء لوكسمبورغ وإيطاليا فإن حصة جميع الدول ذات الدخل المرتفع من الاستثمار متقارب وأيضا التقلبات ليست حادة بين سنة وأخرى

❖ **توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع:** يعرض الجدول رقم (٢) المقاييس الإحصائية الوصفية لتوزيع الدخل المقدر كنسبة حصة الدخل لأفقر 40% إلى أغنى 20% في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

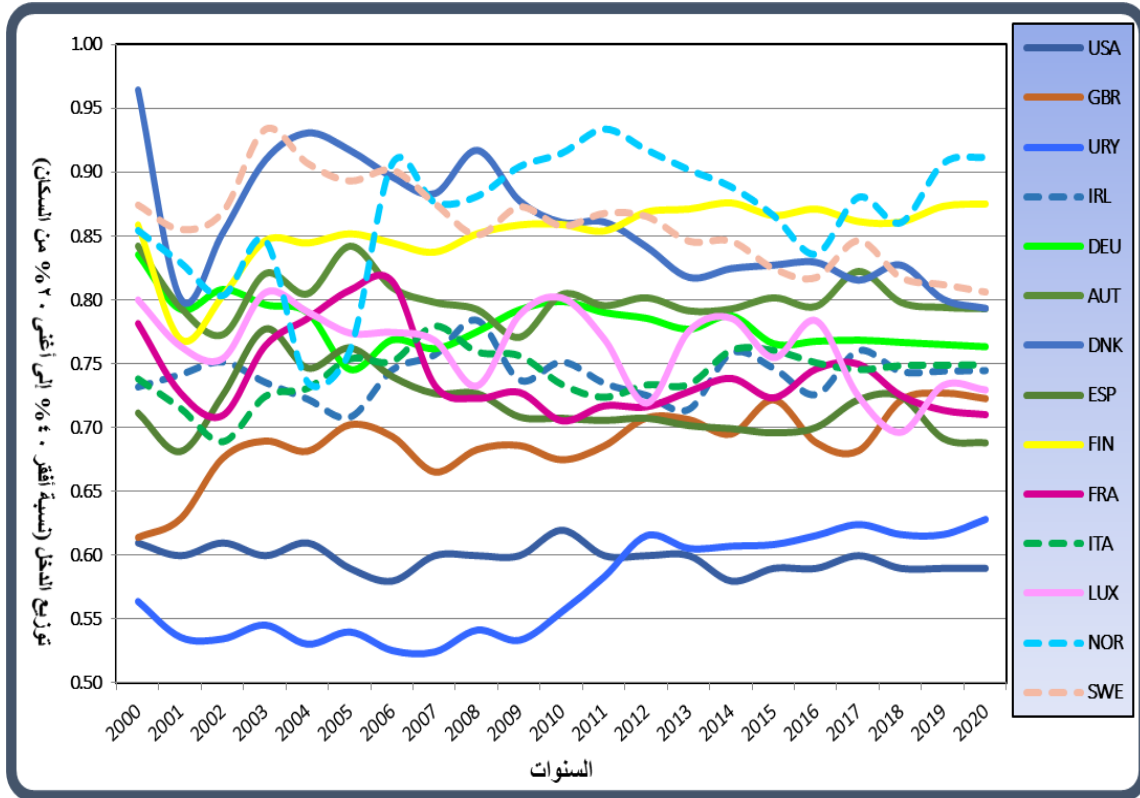
الجدول (٢): المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغير توزيع الدخل الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

Country	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Austria	21	0.770992	0.842667	0.802178	0.018080
Deutschland	21	0.745679	0.835544	0.781176	0.019897
Denmark	21	0.793743	0.964912	0.859836	0.048529
Spain	21	0.681293	0.777494	0.716732	0.024462
Finland	21	0.769417	0.876374	0.852931	0.025221
France	21	0.705742	0.814621	0.740662	0.032109
Great Britain	21	0.613687	0.726963	0.688037	0.028278
Ireland	21	0.708134	0.783715	0.740973	0.017060
Italy	21	0.689342	0.780000	0.742694	0.019491
Luxembourg	21	0.696682	0.805699	0.763217	0.030277
Norway	21	0.735802	0.933908	0.867609	0.051803
Sweden	21	0.806018	0.933718	0.859056	0.033216
Uruguay	21	0.524085	0.628436	0.573876	0.039364
U.S. of America	21	0.580000	0.620000	0.597619	0.009952
All	294	0.524085	0.964912	0.756185	0.094145

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى مخرجات البرمجية Eviews-12.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن دولة النرويج كان لها أكبر حصة دخل لأفقر (40%) من السكان نسبةً إلى حصة أغنى (20%) من السكان مقارنةً بباقي الدول ذات الدخل المرتفع، إذ بلغ متوسط هذا المؤشر خلال مدة الدراسة (86.76%). وكانت أقل قيمة للمؤشر لهذه الدولة (73.58%) في عام (2004)، بينما أكبر قيمة للمؤشر كانت عام (2011) إذ بلغت (93.39%).

بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا المؤشر (5.18%) وهي قيمة متدنية تشير إلى تقارب قيم توزيع الدخل لسكان النرويج خلال المدة (2000-2020). بينما تعد دولة الأوروغواي من أقل الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة من حيث قيمة مؤشر توزيع الدخل، حيث بلغ متوسط المؤشر خلال مدة الدراسة (57.39%). وكانت أقل قيمة للمؤشر لهذه الدولة (52.41%) في عام (2007)، بينما أكبر قيمة للمؤشر كانت عام (2020) إذ بلغت (62.84%). بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا المؤشر (3.94%) وهي قيمة متدنية تشير إلى تقارب قيم توزيع الدخل لسكان الأوروغواي خلال المدة (1995-2020). أما باقي الدول فقد تباينت فيها قيم المؤشر ما بين دولتي النرويج والأوروغواي. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط قيم توزيع الدخل خلال المدة (2000-2020) ما يقارب (75.62%) بانحراف معياري (9.41%).

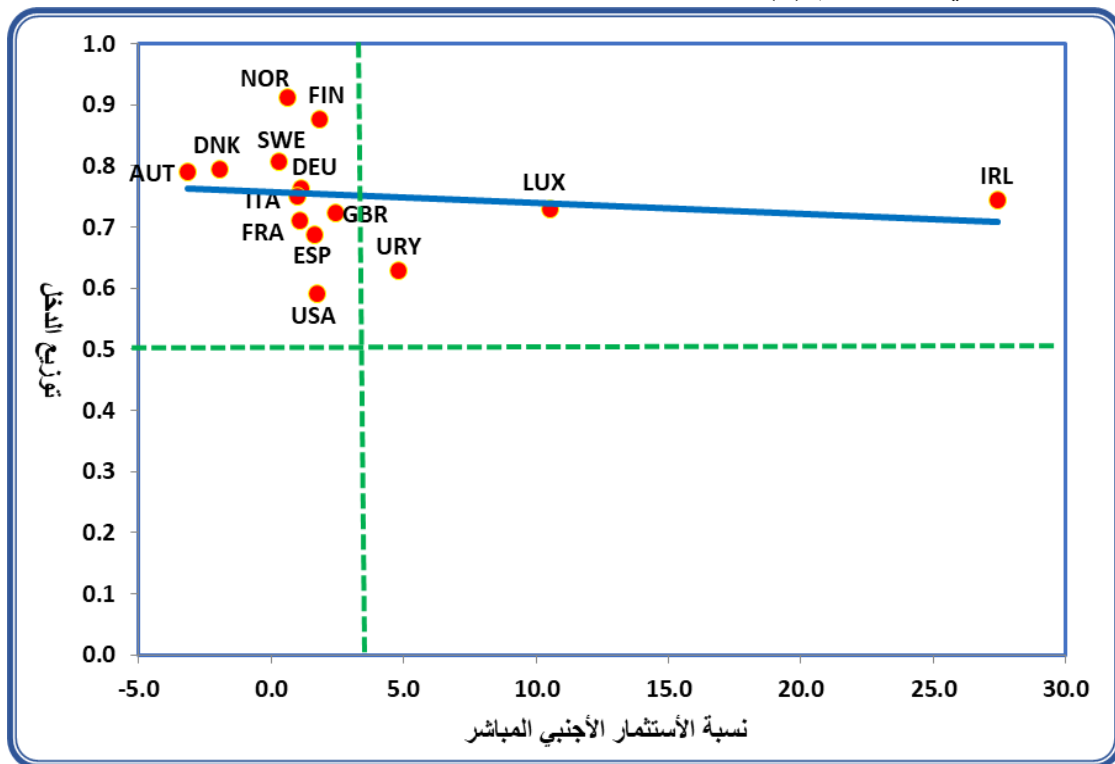


الشكل (٢): توزيع الدخل محسوبًا على أساس نسبة حصة الدخل لأفقر 40% إلى أغنى 20% في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

المصدر: من عمل الباحثين باستخدام تطبيق Excel.

يظهر الشكل رقم (٢) التطور التاريخي لمؤشر توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع للمدة (2000-2020)، حيث يظهر الشكل التقلبات الواضحة لمؤشر توزيع الدخل ولغالبية الدول مع اتجاه عام موجب وسعي لدول (النرويج، الأوروغواي، بريطانيا، إيرلندا، إيطاليا، فنلندا) نحو تحسين المؤشر خلال مدة الدراسة، بينما نجد أن هناك اتجاه عام سالب وتراجع في قيمة المؤشر لدول (الولايات المتحدة الأمريكية، الدنمارك، السويد، النمسا، إسبانيا، لوكسمبرج، ألمانيا، فرنسا). وكما يلاحظ من الشكل أن لدولة الأوروغواي أدنى توزيع للدخل، في حين أن لدولة النرويج أعلى توزيع للدخل خلال مدة البحث. الشكل عموماً يبين أن توزيع الدخل يتجه للتحسن سنة بعد أخرى في جميع الدول. كما يعكس التباين الكبير بين الدول في مدى تفاوت توزيع الدخل.

❖ العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم المساواة في الدخل: يعكس الشكل رقم (٣) العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع (2020). وكيفية انتشاره في الدول في الدراسة، فقد اعتمد متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والمحسوب من البيانات لعام (2020) والبالغ (3.52) كحد فاصل لتصنيف الدول ذات الدخل المرتفع إلى دول ذات استثمار أجنبي مباشر مرتفع (أعلى من المتوسط)، ودول ذات استثمار أجنبي مباشر منخفض (أقل من المتوسط). وكذلك تم اعتماد النسبة (0.50) لحصة الدخل لأفقر 40% من السكان كنسبة من حصة الدخل لأغنى 20% من السكان، كحد فاصل لتصنيف الدول ذات الدخل المرتفع إلى دول ذات حصة دخل مرتفعة (أعلى من المتوسط)، ودول ذات استثمار دخل منخفضة (أقل من المتوسط). وتم رسم شكل الانتشار لهذا الغرض كما في الشكل رقم (٣).



الشكل (٣): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع المصدر: من عمل الباحثين باستخدام تطبيق Excel.

يلاحظ من الشكل رقم (٣) أن مجموعة الدول ذات توزيع عادل للدخل وذات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض: هذه المجموعة تشمل إحدى عشرة دولة، هي: أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، النمسا، الدنمارك، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، النرويج، السويد. وهذا يعطي تصور أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر بصورة كبيرة على توزيع الدخل أما مجموعة الدول ذات توزيع عادل للدخل وذات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتفع: هذه المجموعة تشمل ثلاث دول، هي: الأوروغواي، لوكسمبورج، إيرلندا وهذا يبين أن الاستثمارات تؤثر على توزيع الدخل بسبب انها توجه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يعكس على تشغيل الأيدي العاملة وخلق دخول إضافية لدى الشريحة الفقيرة من السكان، وبالتالي ارتفاع حصتهم من

الدخل مقارنةً بالشرائح الغنية من السكان، وهذا يعمل على تقليص فجوة الدخل بين الفقراء والأغنياء.

٢. **البيانات والمنهجية:** يقيس البحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع. يعتمد نموذج التأثيرات الثابتة، باستخدام بيانات لوحة لأربعة عشر دولة متقدمة، حيث تضمنت هذه المجموعة (١٤) دولة هي (أمريكا، بريطانيا، الأوروغواي، إيرلندا، ألمانيا، النمسا، الدنمارك، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورج، النرويج، السويد)، للمدة 2000-2020. تم جمع البيانات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. تمثل الدول جميع الدول ذات الدخل العالي التي تتوفر عنها البيانات المطلوبة للتحليل. يأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$IND_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 UNE_{it} + \beta_3 GEX_{it} + \beta_4 INF_{it} + U_{it} \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$; i=1,2,\dots,n ; t=1,2,\dots,T$$

حيث:

IND: المتغير التابع الذي يمثل توزيع الدخل المعبر عنه بحصة الدخل لأفقر 40% من السكان

كنسبة من حصة الدخل لأغنى 20% من السكان $\left(\frac{P40\%}{R20\%}\right)$.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

UNE: نسبة البطالة بين السكان.

GEX: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

INF: معدل التضخم.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات أو ميول الأنموذج.

U: متغير الخطأ في الأنموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وتلك التي غير مضمنة في الأنموذج والتي لها تأثير في توزيع الدخل.

٥. **نتائج التقدير:**

❖ **اختبار جذر الوحدة:** يعرض الجدول رقم (٣) نتائج اختبار ليفين لين شو (LLC) للثابتة لمتغيرات النموذج للمدة (2000-2020).

الجدول (٣): نتائج اختبار (LLC) لمتغيرات أنموذج توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

	On (Level)	
	Individual Intercept	Indiv. Inter. & Trend
IND	-4.556***	-4.165***
	(0.000)	(0.000)
FDI	-9.079***	-6.947***
	(0.000)	(0.000)
UNE	-2.951***	-1.399*
	(0.002)	(0.081)

	On (Level)	
	Individual Intercept	Indiv. Inter. & Trend
GEX	-1.843**	-1.454*
	(0.033)	(0.073)
INF	-4.516***	-3.489***
	(0.000)	(0.000)
القيمة بين القوسين تشير الى قيمة الاحتمالية (p- value) * Significant at 10% level ** significant at 5% level *** significant at 1% level		

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى مخرجات البرمجية Eviews-12.
 أ. تقدير النموذج: يعرض الجدول (٤) نتائج تقدير نماذج الانحدار (PRM) Pooled Regression Model و (REM) Random Effects Model و (FEM) Fixed Effects Model و (FEM) Model
 الجدول (٤): نتائج تقدير نموذج الانحدار

Panel Data						
Cross-Section Included:14		Sample: 2000-2020			Panel Observations: 294	
Variables	Pooled Regression Model (PRM)		Fixed Effects Model (FEM)		Random Effects Model (REM)	
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	1.121128	0.000	0.647798	0.000	0.687053	0.000
FDI _t	-0.000778	0.094	0.000439	0.000	0.000516	0.004
UNE _t	-0.006172	0.000	-0.001772	0.000	-0.002317	0.003
GEX _t	-0.003029	0.000	0.001267	0.000	0.000900	0.127
INF _t	-0.011482	0.000	-0.000329	0.047	-0.000651	0.467
R ²	0.250620		0.906091		0.066650	
R ² -Adj	0.240248		0.900306		0.053731	
F-statistic	24.163**		2128.376**		5.15932**	
Prob (F- statistic)	0.000		0.000		0.000	
D.W	0.268359		1.963347		0.824533	

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى مخرجات البرمجية Eviews-12.
 لغرض المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، تم استخدام اختبار (Fisher F)، النتيجة الموضحة في الجدول رقم (٥):

الجدول (٥): نتائج اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين نموذجي (PRM) و (FEM) لتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

Redundant Fixed Effects Tests			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2022.3009**	(13,276)	0.000
** significant at 1% level			

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى مخرجات البرمجية Eviews-12. تشير نتائج الجدول رقم (٥) واعتماداً على القيمة الاحتمالية لاختبار (F) والبالغة (0.000) والتي هي أقل من (1%) مما يشير إلى أن الاختبار معنوي عند المستوى (1%)، وبذلك فإن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو أفضل من أنموذج الانحدار التجميعي لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبين توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع للمدة (2000-2020). لغرض المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، نستخدم اختبار Hausman، حيث تظهر نتائج الاختبار في الجدول رقم (٦):

الجدول (٦): نتائج اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين نموذجي (FEM) و (REM) لتوزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع (2000-2020)

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	**16.4482	4	0.002	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var (Diff.)	Prob.
FDI _t	0.000529	0.000516	*0.0000	0.037
UNE _t	-0.001973	-0.002317	*0.0000	0.023
GEX _t	0.001283	0.000900	0.0000*	0.028
INF _t	-0.000294	-0.000651	0.0000**	0.002
** significant at 1% level				
* Significant at 5% level				

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى مخرجات البرمجية Eviews-12. يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman معنوية عند مستوى (1%)، كما يلاحظ أن القيم الاحتمالية لجميع الفروق بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية كانت أقل من (5%) مما يعني أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (5%)، وهذا يشير إلى أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو أفضل من أنموذج التأثيرات العشوائية لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبين توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة خلال المدة (2000-2020).

❖ تحليل نتائج نموذج التأثيرات الثابتة: إن تأثير المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة البطالة، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم) في توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة خلال المدة (2000-2020) ومن خلال نتائج الجدول رقم (٤) يمكن بيانه بالآتي:

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي إيجابي في توزيع الدخل لدى الدول ذات الدخل المرتفع وعند مستوى معنوية (1%)، فعند ازدياد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى ازدياد حصة دخل الأفقر (40%) من السكان (كنسبة إلى حصة دخل الأغنى (20%) من السكان) بمقدار (0.044%). وتوضح هذه النتيجة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ذات الدخل المرتفع تؤدي إلى ازدياد إنتاج المنتجات كثيفة رأس المال، وتقلص القطاع التقليدي كثيف العمالة بفرض ثبات الأسعار النسبية للمنتجات وعوامل الإنتاج والتقنية الإنتاجية المستخدمة. ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن الغالبية العظمى من قوة العمل هي من فئة العمالة الماهرة وهي السبب الرئيس لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ذات الدخل المرتفع. لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيسهم في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم دخول أعلى للفئات الفقيرة.

للبطالة تأثير معنوي عكسي في توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع وعند مستوى معنوية (1%)، فعند ازدياد نسبة البطالة بـ (1%) يؤدي ذلك إلى تراجع حصة دخل الأفقر (40%) من السكان (كنسبة إلى حصة دخل الأغنى (20%) من السكان) بمقدار (0.177%). وتوضح هذه النتيجة إلى أنه عند ازدياد نسبة البطالة في الدول ذات الدخل المرتفع فإن شريحة الفقراء ستكون هي المتضرر الأكبر، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض حصة الدخل لدى هذه الشريحة، على خلاف الشرائح الغنية التي قد لا تتضرر أو أن يكون ضررها متدنياً نسبياً مقارنة بشريحة الفقراء.

للإنفاق الحكومي تأثير معنوي إيجابي في توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع وعند مستوى معنوية (1%)، فعند ازدياد نسبة النفقات الحكومية بـ (1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حصة دخل الأفقر (40%) من السكان (كنسبة إلى حصة دخل الأغنى (20%) من السكان) بمقدار (0.127%). وتوضح هذه النتيجة إلى أن الإنفاق الحكومي يتضمن هامش كبير للتحويلات الاجتماعية المتمثلة بإعانات للبطالة مثلاً، وإن نظام التحويلات المعمول به منظم بشكل جيد إلى درجة أن يشمل كل المستحقين فقط وصعوبة وصول غير المستحقين إلى تلك التحويلات.

للتضخم تأثير معنوي عكسي في توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع وعند مستوى معنوية (5%)، فعند ارتفاع معدل التضخم بـ (1%) يؤدي ذلك إلى تراجع حصة دخل الأفقر (40%) من السكان (كنسبة إلى حصة دخل الأغنى (20%) من السكان) بمقدار (0.033%). وتوضح هذه النتيجة إلى أنه عند ارتفاع معدل التضخم في الدول ذات الدخل المرتفع فإن شريحة الفقراء ستكون هي الأكثر تضرراً نتيجة لانخفاض مستوى المداخيل لديها، ويترتب على ذلك انخفاض حصة الدخل لدى هذه الشريحة من السكان وبالتالي انخفاض المؤشر $\left(\frac{P40\%}{R20\%}\right)$.

للمقطع أو الثابت أثر معنوي في توزيع الدخل في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع وعند مستوى معنوية (1%)، وتشير قيمة هذا المقطع إلى أنه في انعدام تأثير المتغيرات الاقتصادية في

أنموذج توزيع الدخل فإن متوسط حصة دخل الأفقر (40%) من السكان خلال مدة الدراسة ستمثل نسبة (64.8%) من حصة دخل الأغني (20%) من السكان.

تشير القدرة التفسيرية للأنموذج إلى أن ما نسبته (90%) من التغيرات التي تحصل في حصة دخل الأفقر (40%) من السكان (كنسبة إلى حصة دخل الأغني (20%) من السكان) يمكن أن تعزى إلى المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة البطالة، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم).

❖ الاختبارات الإحصائية:

اختبار الارتباط الذاتي: يعرض الجدول رقم (٧) نتائج اختبار (Breusch-Pagan LM) للارتباط الذاتي بين بواقي أنموذج توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة.

الجدول (٧): نتائج اختبار (Breusch-Pagan LM) للارتباط الذاتي بين بواقي الأنموذج القياسي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Series: RESID			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Periods included: 21			
Cross-sections included: 14			
Total panel observations: 294			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1.6709 ^{n.s}	91	1.000
n.s not significant			

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى مخرجات البرمجية Eviews-12.

بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (1.000) والتي هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) مما يعني قبول فرضية عدم الارتباط الذاتي التي تنص على خلو بواقي الأنموذج القياسي المقدر (8) من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: يعرض الجدول رقم (٨) نتائج اختبار نسبة الإمكان (LRT) لعدم تجانس تباين بواقي أنموذج توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة.

الجدول (٨): نتائج اختبار نسبة الإمكان (LRT) لعدم تجانس تباين بواقي للأنموذج القياسي

Panel Period Heteroskedasticity LR Test			
Specification: IND FDI UNE GEX INF C			
Null hypothesis: Residuals are homoscedastic			
	Value	Df	Prob.
Likelihood ratio	11.3288 ^{n.s}	14	0.66
LR test summary:			

	Value	Df
Restricted LogL	320.4414	289
Unrestricted LogL	326.1058	289
n.s not significant		

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى مخرجات البرمجية Eviews-12. اعتماداً على القيمة الاحتمالية لاختبار نسبة الإمكان البالغة (0.66) والتي كانت أكبر من (5%)، مما يعني أن نتيجة اختبار (LRT) غير معنوية، وهذا يشير إلى تجانس (ثبات) تباين بواقي الأنموذج القياسي المقدر.

اختبار مشكلة التداخل الخطي المتعدد: يوضح الجدول رقم (٩) مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) بين كل متغيرين من المتغيرات الاقتصادية المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة البطالة، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم) في أنموذج توزيع الدخل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في عينة الدراسة.

الجدول (٩): مصفوفة الارتباطات البسيطة بين متغيرات أنموذج توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع

	FDI _t	UNE _t	GEX _t	INF _t
FDI _t	1.0000	-0.0271	-0.4556	0.0795
UNE _t		1.0000	0.2055	-0.0650
GEX _t			1.0000	-0.0363
INF _t				1.0000

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى مخرجات البرمجية Eviews-12. واستناداً إلى اختبار (Kline) وعند مقارنة معامل التحديد الخاص بالأنموذج القياسي المقدر والواردة قيمته بالجدول (٣٢) والبالغة (90%) بمربعات معاملات الارتباطات في المصفوفة أعلاه، نجد أن معامل التحديد أكبر من جميع مربعات معاملات الارتباط البسيط وهذا يدل على خلو الأنموذج القياسي المقدر من التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوي طردي في الدول ذات الدخل المرتفع أي إن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل، ومن ثم تقليل فجوة الدخل بين الفقراء والاعنياء

٢. في الدول المتقدمة كان لتأثير الإنفاق الحكومي معنوي طردي أي يحسن الإنفاق الحكومي في توزيع الدخل للدول ذات الدخل المرتفع في حين أخذت البطالة تأثيراً معنوياً عكسياً على توزيع الدخل بالنسبة البطالة في الدول ذات الدخل المرتفع تضر بالفقراء. حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض نصيب هذه الفئة من الدخل على عكس الطبقة الغنية التي قد لا تتأثر أو يكون لها ضرر منخفض نسبياً مقارنة بالفقراء.

٣. التضخم يؤثر بشكل معنوي عكسي بمعنى أن التضخم يفاقم من مشكلة عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع وتوضح ان شريحة الفقراء ستكون هي الأكثر تضرراً نتيجة لانخفاض مستوى المداخل لديها، ويترتب على ذلك انخفاض حصة الدخل لدى هذه الشريحة من السكان

ثانياً المقترحات:

١. الاهتمام بنوع الاستثمارات الأجنبية والتركيز على الاستثمارات الجديدة ذات الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد لكي ينعكس الاستثمار الأجنبي على تشغيل بقية قطاعات الاقتصاد من جانب وزيادة التشغيل من جانب اخر
٢. توجيه الاستثمارات إلى اقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية أو التركيز على مشاريع تكون ذات روابط أمامية وخلفية لضمان عدم التقاطع بما يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة إذ تساعد في انخفاض الفجوة الانتاجية بين الصناعات كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية
٣. إعادة هيكلة القطاعات وزيادة الجهد التنسيقي والاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجية التي ينقلها الاستثمار الأجنبي من خلال اقامة ورش للتدريب والتأهيل لتحقيق مكاسب وتعزيز القدرات باكتساب الخبرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية.

المصادر:

1. Hemmer H., et al., (2005), Foreign Direct Investment and Income Inequality revisited, econstor, Entwicklungsökonomische Diskussionsbeiträge, No. 32, PP 1-14.
https://www.econstor.eu/bitstream/10419/22388/1/Discussion_Paper_Nr._32.pdf
2. Kaur R. et al., (2018), The Impact of FDI on Income Inequality in Africa, Economic Change and Restructuring.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/The_State_of_African_Cities_-_PART_B.pdf
3. Suanesm M., (2016), Foreign direct investment and income inequality in Latin America: a sectoral analysis, C E P A L R E V I E W 1 1 8 P. 45-63
https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/40435/1/RVI118_Suanes.pdf
4. Girma, Sourafel, and Holger Görg, (2007), Evaluating the Foreign Ownership Wage Premium using a Difference-in-differences Matching Approach. Journal of International Economics 72: 97-112. [CrossRef]
5. Jin, Furong, (2009), Foreign Direct Investment and Income inequality in China. Seoul Journal of Economics 22: 311-39.
6. Kugler, Maurice, (2006), Spillovers from foreign direct investment: Within or between industries? Journal of Development Economics 80: 444-77. [CrossRef]
7. Gopinath, Munisamy, and Weiyan Chen, (2010), Foreign direct investment and wages: A cross-country analysis Foreign direct investment and wages: A cross-country analysis. Journal of International Trade and Economic Development 8199: 285-309. [CrossRef]
8. Farhan M., et al., (2014), FDI and Income Inequality in ASEAN-5 Countries: A Quantile Regression Approach, PROSIDING PERKEM ke-9 601-608.

https://www.ukm.my/fep/perkem/pdf/perkem2014/PERKEM_2014_4B4.pdf

9. Le Q. et al., (2021), The Impact of Foreign Direct Investment on Income Inequality in Vietnam, *Economies*, 9, 27. PP.1-15. file:///C:/Users/Dell/Downloads/economies-09-00027%20(3).pdf
10. Steenbergen V. and T Tran, (2020), The Distributional Effects of FDI: Evidence from Ethiopia, Vietnam, and Turkey, (in) World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2019/2020, CH 3, PP 84-126.
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33808/9781464815362.pdf?sequence=4&isAllowed=y>
11. Ravinthirakumaran K. and N. Ravinthirakumaran, (2018), The Impact of Foreign Direct Investment on Income Inequality: A Panel Autoregressive Distributed Lag Approach for the Asia-Pacific Economic Cooperation Developing Economics, *Asia-Pacific Sustainable Development Journal*, Vol. 25, No.1
https://www.unescap.org/sites/default/files/APSDJ%20Vol.25%20No.1_pp57-84.pdf